مقياس الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي عند اللغويين المتقدمين

د. عمر مسلّم العكش

المحور الأول

ظاهرة الإعراب في لغة العرب:

تتميز اللغة العربية – فيما تتميز به – بحركات الإعراب التي هي في حقيقة الأمر ضرب من ضروب الإيجاز، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، وغير معنى القالب الصرفي لها، وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية أو المفعولية. وحركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً، وهي لم تدخل في الكلام اعتباطاً، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة، وليس معنى ((الإعراب)) في اللغة ببعيد عن هذا المعنى الاصطلاحي، فالإعراب لغة: الإفصاح، ويقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عمّا في نفسه، ومنه في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام: ((الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها)) (١)، فالإعراب لغة الإفصاح عمّا في النفس، والإعراب اصطلاحاً هو الإعراب عن المعاني بالحركات الدالة عليها.

ولما كانت وظيفة النحو تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب في العربية تقوم بالجزء الأكبر من تلك الوظيفة، فقد طغى معنى الإعراب على النحو كله حتى سُمّي النحو بعلم الإعراب.

وقد عرف القدماء ظاهرة الإعراب معرفة دراسة وبحث وتأليف، ووقفوا عند حركات الإعراب مفسرين، وقال أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هجري): "إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به. وقالوا ضُرِب زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني (٢) "

والزجاجي أسبق المتقدمين وأطولهم نفساً في موضوع الإعراب،فلقد وقف عند هذه الظاهرة، وخصّ كل مسألة من مسائلها بباب من كتابه " الإيضاح " فعقد باباً للقول في الكلام والإعراب أيهما أسبق ؟، وباباً للقول في الإعراب لم دخل في الكلام ؟ وباباً للقول في الإعراب أحركة هو أم حرف ؟ وباباً للقول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه ؟ وباباً للقول في المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف، وباباً للقول في الفرق بين النحو و اللغة والإعراب والغريب، وباباً للقول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة، وباباً للقول في علة دخول التنوين في الكلام (٣).

ولم يقف الزجاجي عند حركات الإعراب بل تعداها إلى الحديث عن التنوين فذكر في (باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه) أنّ التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان:

الأول: دخوله للفرق بين المتمكن الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن.

والثاني: دخوله ليكون عوضاً من محذوف من الكلمة.

والثالث: دخوله ليكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء الخاصة.

ولم يكن الزجاجي وحيداً في تعرضه لظاهرة الإعراب، وإنما كان كثيرون ممن سبقوه وممن لحقوا به يعنون بما عني به، وقال ابن جني (٣٩٢ هجري): " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " (٤).

وقال ابن فارس (٣٩٥هجري): " من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ... (٥) "وقال في موضع آخر: " فأمّا الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، و (ضرب عَمرو زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسَنَ زيداً !، أو ما أحسَنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيد ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني (٦) ".

لقد أمكن التفريق بين التراكيب الثلاثة في (ما أحسنَ زيداً !)، في التعجب، و(ما أحسنَ زيدٌ) في النفي، و(ما أحسنُ زيد؟) في الاستفهام، بحركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين، فالحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه، فالحركة لحن صوتي يفرق العرب به بين المعاني، وقال الجاحظ: " وقد روى أصحابنا أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: كيف أهلك ؟ قالها بكسر اللام. قال الأعرابي: صلباً. لأنه أجابه على فهمه ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله "، " وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية: من خلقك ؟ وجزم القاف. فلم يدر ما قال، ولم يجبه، فردّ عليه السؤال فقال الغلام: لعلك تريد من خلَقك. وكان بعض الأعراب إذا سمع رجلاً يقول: نَعم في الجواب، قال: نعم وشاء، لأنّ لغته نِعم. وقيل لعَمرو بن لجأ: قل: إنا من المجرمين منتقمين. قال: إنا من المجرمين منتقمون (٧)".

فالعرب الذين يفهمون اللغة بسلائقهم، ولو لم يتصلوا بالنحو، لا يفهمونها إلا بالحركات، وقد حدَّث كل من عاشرهم بذلك.

لقد كان عرب الجاهلية يعربون كلامهم رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً، وذلك بالسليقة التي فطروا عليها منذ نشأتهم في بيئة فصيحة اللسان، سليمة البنيان، حتى أصبح الإعراب لديهم من الملكات الرّاسخة، وقد انطبع حسهم اللغوي عليه، وكل خلاف في النطق بهذه السليقة ينبو لسان العربي عنه، يقول أبو بكر الزبيدي: " ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها، تبرع في نطقها بالسجيّة، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن، ومصّرت الأمصار ودوّنت الدواوين (٨).

و الإعراب في مبدئه القائم على الحركات، لغة ثانية نضيفها إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ، فإذا نحن أمام ثروة لغوية لا نفاد لها، وإذا كانت بعض اللغات مجبرة على أن تبتدع لكل معنى من المعاني لفظاً خاصاً به، فإنّ العربية تستغني عن الكثير من الألفاظ بتلك الحركات التي تضعها على الألفاظ القديمة لتصبح لها مدلولات جديدة ... إننا بالحركة وحدها نفرّق بين القِرى والقُرى، وبين المِقص والمَقص، وبين العالِم والعالَم ...، وبين البِرّ والبَرّ والبُرّ، وبين الجَدّ والجِدّ والجُدّ، ...، إن مجرد الاعتماد على الحركات في تغيير المعاني ضرب من ضروب الإيجاز لا نظيرَ له. وبفضل الإعراب يستطيع المتحدث أو الكاتب أن يتصرف بالجملة فيراعي دواعي التقديم والتأخير دون أن يبقى أسيراً "للحجرات" النحوية الثابتة.. فأنت، ما دامت للألفاظ رموزها، تستطيع أن تتصرف في وضعها الموضع الذي يمليه عليك المعنى، أو يشاؤه لك فنّك أو مزاجك أو موسيقا كلامك.

المحور الثاني
ظاهرة اللحن في اللغة

(أ) ظهور اللحن:

إن الاختلاط بين العرب والفرس قبل الإسلام كان سبباً مؤدياً إلى حدوث الانحراف اللغوي، كما كان الفتح الإسلامي من بعد ذلك سبباً ودافعاً إلى انتشاره وتنوع مظاهره.

يقول أبو بكر الزبيدي: " فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان، فوقع الخلل في ألسنة العوام (٩) ".

يقول ابن فارس (٣٩٥ هجري): " فأما اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. يقال: لحن لحناً، وهذا عندنا من الكلام المُوَلّد، لأنّ اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة (١٠) ".

وأول زيغ ظهر في الألسنة تسكين أواخر الكلم هرباً من الإعراب، (١١) حتى تسرّب اللحن إلى التلاوة في القرآن، واللحن فيه قد يخل بمقاصد الآيات التي يلحن فيها، ويغير من المعنى المقصود من الآية، وذلك أن بعض وجوه التعبير

تختلف معانيها باختلاف الإعراب ؛ ولهذا فقد نجد أنّ ممّا حفز أبا الأسود الدؤلي إلى وضع العربية سماعه قارئاً يقرأ على قارعة الطريق قوله تعالى: (وأن الله بريءٌ من المشركين ورسوله) ﴿التوبة: ٣﴾، فقال حاشا لله أن يبرأ من رسوله، ما كنت أحسب أن أمر الناس صار إلى هذا (١٢)". وكان من أثر انتشار اللحن والفساد اللغوي في الألسنة نشوء لغة للتخاطب بين عامة الناس لا تتقيد بالفصحى، وبمرور الوقت اتسع نطاق اللغة العامية، وكثر الخطأ في الألسنة، ونهض ولاة الأمر وعلماء العربية الغيارى على لغة العرب ولغة التنزيل يعملون بجد على درء خطر العامية والمحافظة على الفصحى، وكان ما فعلوه عاملاً فعالاً في حفظ القرآن الكريم من الخطأ في تلاوته، وحفظ لغة الكتابة، ولكنه لم يقض على الخطأ الشائع وعلى تيار العامّية.

(ب) جهود العلماء في معالجة ظاهرة لحن العامة :

إنّ من أبرز ما فعله العلماء لمعالجة ظاهرة لحن العامَّة وضع النحو وضوابط العربية على وجه عام، وأول ما وضعت نواة ذلك في مدينة البصرة حين كثر فيها هذا الزيغ اللغوي، والخطأ في التلاوة، وانتشرت بها العامية بسبب مستوطنيها الأعاجم واختلاطهم بأبناء العرب، وكان بدء ذلك على يد أبي الأسود الدؤلي. وشهد القرن الثالث الهجري نهضة لغوية ونحوية، تمثّلت في التنافس بين علماء البصرة وعلماء الكوفة في مسائل اللغة والنحو، ونهضوا يؤلفون الكتب التي تجنبها شرّ العامية، وتبين أخطارها، وتنبّه على وجوه الصواب في اللغة الفصحى، وإنّ كُلّ من ألف في لحن العامة، كان يقصد بكلمة اللحن مخالفة العربية الفصحى في الأصوات، أو في الصيغ، أو في تركيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم. وغدا التأليف في موضوع لحن العامة مثار اهتمام علماء اللغة، ومن أوائل الكتب التي ألفت في هذا الموضوع كتاب " لحن العوام " المنسوب لعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩ هجري) (١٣) وكتاب "لحن العامة " لأبي زكريا الفرّاء (ت٢٠٧ هجري) (١٤)، و " ما يلحن فيه العامة " لأبي عبيدة معمر ابن المثنى (ت ٢١٠هجري) (١٥)،، و "ما يلحن فيه العامة " للأصمعي عبد الملك بن قريب (ت٢١٥ هجري) (١٦)، و "ما خالفت فيه العامة لغات العرب" لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤ هجري)، و"ما يلحن فيه العامة" لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت٢٣١ هجري) (١٧)، و"إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤ هجري) (١٨)، و"ما يلحن فيه العامة" لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٨ هجري) (١٩)، و "لحن العامة" لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥ هجري) (٢٠)، وكتاب "النحو ومن كان يلحن من النحويين" لأبي زيد عمر بن شبة البصري (ت٢٦٢ هجري) (٢١)واستمر التأليف في موضوع لحن العامة ومن الكتب التي وصلت إلينا محققة ومطبوعة: "الفاخر فيما تلحن فيه العامة" للمفضل بن سلمة (-٢٩٠ هجري)، و"الفصيح" لثعلب (٢٩١ هجري) و"لحن العوام" لأبي بكر الزبيدي (-٣٧٩هجري)، و"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي (-٥٠١)، و"درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري (-٥١٦)، و"تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة "لأبي منصور الجواليقي (-٥٣٩ هجري)، و "تقويم اللسان" لابن الجوزي (-٥٩٧ هجري)، و "ذيل الفصيح" للبغدادي (-٦٢٩هجري)، و "التنبيه على غلط الجاهل والنبيه" لابن كمال باشا (-٩٤٠ هجري)، و "سهم الألحاظ في وهم الألفاظ" لابن الحنبلي (-٩٧١ هجري)، و "خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام" لابن بالي القسطنطيني (-٩٩٢ هجري). ومن المعاصرين الذين ألفوا في هذا الموضوع: محمد علي الدسوقي، و أسعد خليل داغر، و الزعبلاوي، و أحمد عيسى، وعبد القادر المغربي، وأحمد بن الخضر، وغيرهم.

لقد وقف أعلام اللغة موقف العلماء المخلصين لدينهم ولغتهم، وبذلوا جهوداً كبيرة للذود عنهما، وأسهموا بقسط وافر في دراسة اللغة واستنباط قوانينها، ووضع الضوابط التي تصونها من الخلل والفساد، وأدركوا أنّ الألفاظ تتعرّض في أصواتها وصيغها ودلالاتها إلى الانحراف والتغيير، والتأثر والتأثير، وقد نبه الجاحظ لهذا التطور، فقال: " اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتها (٢٢) ".

المحور الثالث
مقياس الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي عند اللغويين المتقدمين:

إن لكل لغة، وكل لهجة، مستوى صوابياً خاصاً، يقوم على أساسه الحكم

بالصحة أو الخطأ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، وإذا كان تحديد المستوى الصوابي ضرورياً في كل لغة، فهو أكثر ضرورة بالنسبة لكتب لحن العامة التي ندرسها، إذ إن كثيراً من مسائل الخلاف بين اللغويين، حول ما يجوز ومالا يجوز، سببها الاختلاف في تحديد المستوى الصوابي، فهم لم يتفقوا على الذين تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة، لأنّ الفصاحة في عرب الجاهلية ليست على منزلة واحدة، فهناك قبائل هي في المرتبة العليا من الفصاحة، وهناك قبائل هي أقل منها فصاحة، وتعليل ذلك يعود إلى مواطن هذه القبائل، فالقبائل التي تسكن أواسط الجزيرة إلى شيء من جنوبيها، أي بلاد العالية، تُعَدّ فصحى قبائل العرب، وهي قبائل الحجاز وكنانة وهذيل وغطفان وهوزان وسليم وطيء وتميم وأسد وقيس. يقول الفارابي "الذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي، من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم (٢٣) ".

وقد أُخذت قواعد العربية عند وضعها في البصرة من مراجعة لغات هذه القبائل، على اعتبار أنها الفصحى، ولغتها هي الأكثر في الاستعمال، ولم يؤخذ عن غيرها من سائر القبائل التي خالطت الأعاجم، وظهرت الرّخاوة في ألسنتها منذ العصر الجاهلي، ولم يكن رفض الأخذ عن تلك القبائل لأنّها تجري في كلامها الألفاظ الدخيلة فقط، فقد كان العرب ممّن أخذت عنهم اللغة يفعلون ذلك، وإنما لأنّ هؤلاء استخدموا تراكيب وتصاريف لغوية دخيلة على الفصحى. يقول ابن جني: " فكان ما يروى عن أغلاط النّاس منذ ذاك (أي منذ زمن أبي الأسود) إلى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلاّ أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته، وقال الفرّاء في بعض كلامه: إلاّ أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله "(٢٤).

كما أن اللغويين اختلفوا في تحديد دائرة القياس اللغوي، حيث اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل النادر، والتزموا القواعد والمقاييس التي وضعوها للصحة اللغوية، وحكموا بالخطأ على مَنْ تجاوز هذه المقاييس، في حين أنّ الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين (٢٥)".

وذهب فريق آخر من العلماء إلى الخلط بين مذهبي المِصْرَيْن: البصرة والكوفة، وأنشؤوا مذهباً مستقلاً هو (المذهب البغدادي) .

فأصحاب مذهب تنقية اللغة لم يتفقوا حول مقياس محدّد يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً يتمثل في الوقوف عند ما سمع، وعدم الاعتراف إلاّ بالأفصح وما عداه فهو خطأ، وذلك بسبب ظهور اللحن وشيوعه على الألسنة، والخشية من سيل الشعوبية، وخطرها الداهم على الفصحى دفعت أصحاب هذا الاتجاه إلى اتخاذ موقف التشدد في تخطئة الكلام، فقد كانوا مولعين بالجيد المشهور من كلام العرب، ولا يجوّزون إلا أفصح اللغات، وقد مثّل الأصمعي موقف العالم المتشدد في تخطئة العامة، فقد كان مولعاً بالجيد المشهور مضيّقاً فيما سواه، وقال عنه أبو حاتم:"وكان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويُلغي ما سواها (٢٦)". وجاء عنه في مراتب النحويين أنه: كان يضيق ولا يجوّز إلا أفصح اللغات. ويُلجّ في ذلك ويَمْحك، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن وحديث النبي (ص) (٢٧)".

كما أن تطبيق المقياس الصوابي عند الأصمعي يتمثل في تحديد الشعراء الذين يحتج بشعرهم، فلم يكن يحتج بأشعار المولدين، وذهب إلى تخطئة العامّة في كثير من أقوالهم، مع أنها جاءت في شعر المولّدين، ولكنها في رأيه ليست بحجّة، من ذلك تخطئة العامة في قولهم: " سمك مالح " مع أنه جاء في شعر لغذافر، ولكنه في رأيه ليس بحجّة، قال غذافر:

بَصْرِيَّةٌ تزوجت بَصْرِيَاً

يطعمها المالِحَ و الطّريّا (٢٨)

ورفض الاحتجاج بشعر ربيعة الرقي الذي أجاز زيادة (بين) بعد (شتان)، وقال الأعشى:

شتّان ما يَوْمي على كُورِها

ويَوْمُ حَيَان أخي جَابِر (٢٩)

وليس قول الآخر (٣٠):

لشتّان ما بين اليزيدين في الندى ... (٣١)

ومن أمثلة تشدد البصريين قولهم: " حَمَض الخَلّ " و " طَلَقَتِ المرأة " لا غير، و " حَلَم الرَّجلُ " في نومه بفتح اللاّم، فأما

حَلُم فمن الحِلم "

بينما يجيز الكوفيون الفتح والضم (٣٢)، كما يذهبون إلى جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعضها الآخر، ومنهم الكسائي والفرّاء، وقال البطليوسي: " هذا الباب أجازه قومٌ من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم، أكثرهم البصريون (٣٣)".

وقال البطليوسي: " وقد زعم الكوفيون أنّ كل اسم كان على مثال (فَعْل) وعين الفعل منه حرف من حروف الحلق، فالفتح فيه والسكون جائزان معاً، كالنَهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر. وأهل البصرة يجعلونه موقوفاً على السماع، وهو الصحيح (٣٤)".

فالبطليوسي سلك هذا المسلك المتساهل، فهو يجيز أية لغة من لغات العرب، فلا يَكاد يلحّن أحداً، فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح، وما عداه فهو لحن، وعند المتساهلين: كل ما تكلمت به العرب، وما قيس على كلام العرب فهو صواب، وقال ابن جني: " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن من تكلم بلهجة من لهجات العرب، أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ.

ويتبين من الأمثلة التي عالجها اللغويون في كتبهم أنهم اتفقوا في المقياس الصوابي على عناصر اللغة التي نشأت للتخاطب بين عامة الناس، والتي لا تتقيد بالفصحى، ومن أهم عناصرها:

× اللحن في الألفاظ: وهو الخطأ في الإعراب، ثم الخطأ في بنية الكلمة من حيث الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والقلب، والخطأ في تحريك أواسط الفعل الثلاثي من ضم أو فتح أو كسر، وكذا الخطأ في الأسماء وضبطها ضبطاً صحيحاً.

× الاختصار في الجمل: وذلك بنحت لفظة أو لفظتين، كأخذ حروف من هذه وتلك، وتكوين لفظة أو لفظتين لاختصار الجملة.

× دخول ألفاظ أعجمية في الاستعمال مع الألفاظ العربية: فقد استحدث العرب الذين خالطوا الفرس تراكيب وتصاريف لغوية دخيلة على الفصحى ومضارعة للفارسية ومنقولة من أصلها الأعجمي بوضعها الأصلي أو محرّفة، وليس القصد أن تكون قد دخلت العربية من الفارسية فحسب بل من اللغات الأعجمية الأخرى.

أمّا مناهج اللغويين في عرض اللحن وصوابه فمختلفة باختلاف اجتهاداتهم بين الإجازة والتخطئة، ويمكننا أن نرصد جهودهم في معالجة ظاهرة لحن العامة في أمور أهمها:

(أ) التصحيح الدلالي:

أدرك علماء اللغة أن ألفاظ اللغة تتعرض إلى التغيير في معانيها، فكانت هناك معان جديدة لبعض الكلمات، إمّا ذات صلة بالمعاني القديمة وإمّا غريبة عنها، وإمّا بتغيير الدلالة وباستحداث معنى لم يكن من قبل، وإمّا بتعميم الدلالة بأن تكون المعاني الجديدة أعم من المعاني القديمة، وإمّا بتخصيص الدلالة بأن تحدد الكلمة ببعض ما كانت تدل عليه قديماً، وقد عالج العلماء الألفاظ التي اعتقدوا أنّ الناس أفسدوا استعمالها، ووضعوها غير موضعها، وأخطؤوا فهم دلالاتها، ونبهوا عليها مبينين دلالة العبارة على المعنى الذي وضعت له، وردوها إلى أصولها اللغوية التي اشتقت صيغها منها، وقد أشاروا في مقدّمات كتبهم إلى الغاية التي وضعوا من أجلها تلك الكتب، ومنها التنبيه على اللفظ الذي حُرّف عن جهته في الاستعمال بسبب الاستعارة والمجاز وغيرها، وقد جعل ابن السكيت عنوان كتابه الذي وضعه لمعالجة ظاهرة لحن العامة: كتاب " الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها" (٣٥)، واستخدم ابن السكيت الحرف بمعنى الكلمة، وقسم كتابة أربعة أبواب بحسب الموضوعات التي بحثها، وخص الباب الأول للألفاظ التي تعرّضت إلى التغيير في معانيها بسبب الاستعارة، كاستعمال " الأظلاف " لأقدام الإنسان، وهي للشاء والبقر، واستعمال " المشافر " و " الجحافل " لشفة الإنسان، وإنما " المشافر " للإبل، و " الجحافل " لذوات الحافر. وهذا النوع من الاستعارة غير محمود عند البلاغيين العرب، فقد جعله قدامه بن جعفر من " فاحش الاستعارة ". ومنهج ابن السكيت في معالجة هذه الألفاظ التي اعتقد بخطئها بسبب تغيير دلالتها، هي أن يذكر الاستعمال المجازي (المحرّف)، ثم يذكر استعماله الحقيقي، ثم يستشهد بالشعر على ما ذكر من الاستعمال المجازي، كقوله: يقال للرجل: إنه لغليظ المشافر،وإنه لغليظ الجحافل، وإنما المشافر للإبل، والجحافل لذوات الحوافر. قال الحطيئة:

سقوا جارك العيمان لما تركته

وقلّص عن برد الشتاء مشافره

وقال الفرزدق:

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي

ولكنّ زنجيّاً غليظ المشافر (٣٦)

ومن ذلك قول ابن قتيبة: " أشفار العين " يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين، وذلك غلط، إنّما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر، والشعر هو الهُدْبُ. وقال الفقهاء المتقدمون: في كل شُفْر من أشفار العين رُبْعُ الدِّية، يعنون في كلّ جَفْن، وشُفْرُ كلّ شيء حَرْفُه، وكذلك شفيره، ومنه يقال: " شفير الوادي " و " شُفْرُ الرَّحم "، فإن كان أحدٌ من الفصحاء يسمّى الشعر شُفْراً فإنّما سمّاه بمنبته، والعرب تسمّي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب" (٣٧).

وسلك اللغويون اللاحقون مسلك اللغويين المتقدّمين، وفهموا اللحن على أنه خروج اللفظ عن معناه، ووضعه غير موضعه، ومن هؤلاء ابن مكي الصقلي الذي قصد أن يعالج في كتابه " تثقيف اللسان وتلقيح الجنان " (٣٨)، الأخطاء اللغوية التي شاعت بين العامة والخاصة، وأن يصححها، من ذلك قوله في باب " ما وضعوه غير موضعه " " يقولون للكلأ الأخضر: حشيش، وليس كذلك، إنما الحشيش: اليابس، فأمّا الأخضر فيسمّى الرُّطْب و الخَلَى. ويقولون للحشيش اليابس: عُشْب. وليس كذلك. إنّما العشب:الأخضر من المرعى. ويقولون هاج الزّرع: إذا غلظ وخَشُن، لا يعرفون فيه غير ذلك. وإنّما هاج: تصوّحَ وجَفّ. قال الله تبارك وتعالى: (ثم يهيج فتراه مصفرّا) [الزمر: ٢١].

(ب) تصحيح الأبنية :

اجتهد علماء اللغة في معالجة الأبنية التي اعتراها اللحن، وحُرّفت في ضبطها أو حروفها، من حيث الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والقلب، والخطأ في تحريك أواسط الفعل الثلاثي من ضم أو فتح أو كسر، وكذا الخطأ في الأسماء وضبطها ضبطاً صحيحاً.

ونبّه الكسائي على الخطأ الشائع في لفظ الكلمة التي اعتراها اللحن، وحرّفت العامة حروفها، وذكر الوجه الصحيح في لفظها، ثم استشهد على صحة ما ذهب إليه بآيات من القرآن، أو أبيات من الشعر، كقوله: " وتقول: دعْه حتى يَسْكُتَ عن غضبه، بالتاء، ولا يقال: " يسكن " بالنون، قال تعالى عزّ وجلّ: (ولما سكت عن موسى الغضب) [الأعراف: ١٥٤] "(٣٩).

ويصحح الأبنية التي حُرّفت في ضبطها نتيجة التطور الصوتي، وكان ينص على ذكر الوجه الصحيح في لفظ الكلمة، كقوله: "وتقول عَجَزْت عن الشيء، بفتح الجيم، ومنه قوله تعالى: (أعَجَزْتَ أن أكون مثل هذا الغراب) [المائدة: ٣١]. ويقول " وتقول: دَمَعت عيني بفتح الميم "، وتقول: " سَمُّور و شَبُّوط و كَلُّوب و سَفُّود، وكل ما كان على فَعُّول، بتشديد العين مفتوح الأول، وكذلك دَبُّوق و عَبُّود و حَسُّون، إلا حرفين فإن العرب تكلمت بها بالضم والفتح، وهما: السُّبوح والقُدّوس، وبعضهم يقول: السَّبُّوح والقَدُّوس (٤٠) ".

وعالج ابن السكيت في كتابه " إصلاح المنطق "(٤١) الأبنية التي اعتراها اللحن، وضبط جمهرة من لغة العرب، وذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يُعَلُّ ويصحح، وما يهمز وما لا يهمز وما يُشدّد وما تغلط فيه العامة، ونصّ على الأبواب التي تخطئ فيها العامة، ومن ذلك: باب " ما هو مكسور الأول ممّا فتحته العامة أو ضمته " وباب " ما جاء على فعلت بالفتحة ممّا تكسره العامة أو تفتحه، وقد يجئ في بعضه لغة إلا أنّ الفصيح الفتح " و باب " ما يهمز مما تركت العامة همزه "، وباب " ما يغلط فيه يتكلّم فيه بالياء وإنما هو بالواو "، و باب " ما يتكلم فيه بالصاد ممّا تتكلم به العامة بالسين "، وما يتكلم فيه بالسين فتتكلم به العامة بالصاد "، وباب " ما يتكلم فيه بفعلت ممّا تغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت "،و باب " ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت "، وباب " ما تضعه العامة في غير موضعه ".

وكان ابن السكيت يذكر اللفظ ويفسره إن لم يكن معروفاً، ويذكر مواطن الخطأ فيه، وينبه عليه مستشهداً على ما يذهب إليه بآيات من القرآن الكريم أو بأحاديث شريفة أو أبيات من الشعر، من ذلك قوله في باب " ما يتكلم فيه بأفعلت ممّا تتكلم فيه العامة بفعلت ". قال أبو عمرو: يقال: أزللت له زلّة، ولا يقال: زَلَلْتُ (٤٢) ".

ومن باب " ما يتكلم فيه بفعلت ممّا تغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت "، تقول: نعشه الله يَنْعَشُه، أي رفعه الله، ومنه سمي النعش نعشاً لارتفاعه، ولا يقال: أنعشه الله. (٤٣) ".

وقد استأثر تصويب النطق الصوتي للكلمة بجهد علماء اللغة، سواء أكان هذا النطق متصلاً بالحركات، أم بالحروف، وما اعترى الأبنية من تحريف، ونصوا على وجه الصواب، اعتماداً على المقياس اللغوي الذي ارتضوه وهو لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي الموثوق بصحته.

(ج) تصحيح التصحيف:

أدرك العلماء أن كثيراً من الكلمات قد طرأ عليها التصحيف، فحلّ في كلٍّ منها حرف مكان حرف، ونبّهوا على ما تصحّف فيه العوام، وعالج ابن مكي الصقلي في كتابه " تثقيف اللسان وتثقيف الجنان " غلط العامة في تصحيف المشهور من حديث النبي (ص) وتغيير أشعار العرب وتصحيفها، وتصحيف كتب الفقه، وغيرها، فهي تقرأ كذلك ولا يؤبه إلى لحنها، ولا يفطن إلى غلطها، بل إذا سمع العامة الصواب أنكروه و نافروه،و قال: " ولقد وقفت على كتاب بخط رجل من خاصة النّاس وأفاضلهم، فيه: " وأحب أن تشتهد لي في كذا وكذا " بالشين. يريد: " تجتهد "، ورأيت بخط آخر أكبر منه وأعلى منزلة، بيت شعر على ظهر كتاب، وهو قول الشاعر:

زوامل للأسفار لا علم عندهم

بجيّدها إلا كعلم الأباعر

كتبه " للأصفار " بالصاد، وأكثر الرواية فيه " للأسفار ".

× فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التي سمعتها من الناس، على اختلاف طبقاتهم، ممّا لا يوجد في كتب المتقدمين التنبيه على أكثره.. " (٤٤).

× وقد قسم المؤلف كتابه خمسين باباً دارت حول موضوعات متنوعة، منها موضوع التصحيف، ويضم الباب الذي عقده تحت هذا العنوان ألفاظاً وأشعاراً وأعلاماً وقع فيها التصحيف من الخاصّة لا العامة، وذكر في مقدمة الكتاب أن هذا الباب كان سبب تأليف الكتاب ومفتاح النظر فيه، وكان يذكر الكلمة التي يقع فيها التصحيف، ثم ينص على وجه الصواب من ذلك قوله في باب التصحيف عن التاء المنقلبة في الوقف هاء والهاء الأصلية: " يقولون في جمع ماء: ميات،والصواب: مياه، وأمواه،بالهاء، لأن الهمزة في ماء مبدلة من هاء، أصلة "موه" فلما تحولت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، ثم أبدلوا من الهاء حرفاً جَلْداً وهو الهمزة، لأنّ الهاء خفيفة والألف خفيفة ". وقال: "وكذلك يقولون: عضة: عضات. والصواب: عضاه بالهاء، ترد المحذوف من عضة، كما تقول في جمع شفة: شفاه بالهاء " (٤٥).

(د) تصحيح الخطأ في النحو و الصرف:

انصرفت جهود العلماء إلى معالجة اللحن في الألفاظ، وصوّبوا خطأ العوام في النحو والصرف، وأول زيغ ظهر في الألسنة تسكين أواخر الكلم هرباً من الإعراب ومن مظاهر الخطأ التي عالجها العلماء في لغة العامة، ما جاء مجموعاً، وإنّما هو اثنان أو واحد في الأصل، وذكر ابن السكيت في كتابه " الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها " استعمالات العرب لصيغة الجمع، والعوام يطلقونها على المثنى، أو المفرد خطأ، كأن يقال: " رجل عظيم المناكب " وإنما له منكبان، وامرأة لينة الأجياد "وإنما لها جيد واحد " (٤٦).

ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في أن عامة زمانه استعملوا المفرد دالاً على المثنى فيما لا ينفصل، فقالوا: " توأم وزوج "، والصواب: توّأمان وزوجان، ونبه على هذا الخطأ وقال:

"يقال: اشتريت زوجي نعال ... ولا يقال زَوْج نعال، لأن الزوج ههنا الفرد. ويقال: هما أخوان توأمان " وجاءت المرأة بتوأمين، ولا يقال توأم، إنما التوأم أحدهما " (٤٧).

كما لاحظ العلماء أن العوام استعملوا بالتاء الوصف الخاص بالمؤنث فنبهوا على هذا الخطأ، وقال ابن السكيت في باب " فَعْل وفِعْل باختلاف المعنى ": "الحَمْل: ما كان في بَطْن أو على رأس شجرة. وجمعه أحمال. والحِمْل: ما حُمل على ظهر أو على رأس. قال الفرّاء: ويقال: امرأة حامل وحاملة إذا كان في بطنها ولد، وأنشد الأصمعي:

تمخضت المنون له بيوم

أتى ولكل حاملة تمام

فمن قال حامل، قال: هذا نعت لا يكون إلاّ للمؤنث، ومن قال: حاملة بنى على حملت، فإذا حملت شيئاً على ظهر أو رأس فهي حاملة لا غير، لأنّ هذا قد يكون للمذكّر " (٤٨).

وأشار ابن قتيبة إلى أن العامة كانت تستعمل بالتاء الأوصاف الخاصة بالمؤنث، وقال " ما كان على " فعيل " نعتاً للمؤنث، وهو في تأويل " مفعول " كان بغيرها، نحو " كف خضيب "،و مِلْحَفة غسيل"... وقالوا: "امرأة طالقة وطاهرة وحائضة"، وأنهم استعملوا زوجه بالتاء بدلاً من زوج" (٤٩). فقد حدّد ابن قتيبة الاستعمال العربي لهذه الأوصاف، ونبه على خطأ إلحاق التاء دون قصد المبالغة " ونبّه الكسائي إلى تطور الصيغة من التأنيث بلا علامة إلى التأنيث بالتاء، وقال: " وتقول هذه أتان للأنثى من الحمير، بغير هاء " (٥٠). وهذا يعني أنّ العوام كان ينطقون الكلمة " أتانة ". وصوبّ علماء اللغة خطأ العوام

في الصرف، واتجه التصويب إلى الصيغة، كما قال الكسائي: " وتقول أغلقت الباب فهو مغلق، ولا يقال: مغلوق " (٥١).

لقد استطاع علماء اللغة أن يسهموا بقسط وافر في الجهود اللغوية التي كانت تهدف إلى معالجة ظاهرة لحن العامة في اللغة، ومخالفة العربية الفصحى، وكانوا يرمون إلى إعادة الخارجين عن الفصحى إلى حظيرة اللغة العربية الفصحى، وقد جمعوا طائفة من الألفاظ والتراكيب والأمثلة اللحنية، التي اعتقدوا أنّ الناس يخطئون بها في زمانهم، وبرهنوا على خطئها، ونصوا على الصواب، اعتماداً على المادة اللغوية التي جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب.

ونستطيع من خلال الكلمات والتراكيب التي جمعوها في كتبهم أن نلاحظ بعض ملامح ذلك التطور اللغوي، ولا سيما في نواحي الدلالة والأبنية والأصوات والأساليب، وكان أكثر نقاش اللغويين يدور حول مقياس الصواب اللغوي، وكان الاختلاف بينهم أمراً طبعياً، لأن مقياس الصواب عند المتشددين هو الأخذ بالأفصح وما عداه لحن ونَبْذِهم ما سمّوه باللغات أو اللهجات " الرديئة " أو " الشاذة " أو " النادرة " أو " الضعيفة ".

واشترطوا أن يكون اللفظ ممّا سمع عن العرب بل عن قبائل معينة منهم، في زمان محدود بحدود عصر الاحتجاج، وهو العصر الذي سبق منتصف القرن الثاني للهجرة، ومكان محصور في قلب الجزيرة ولا يتعداها إلى أطرافها، وأن يكون ممّا لم يخطّئه علماء اللغة أو يخالف قواعد النحاة وعلماء الصرف، وتشددوا في رفضهم أن يكون للمتأخرين حق الوضع قياساً على ما لم يقسه الأوّلون، ووقف من القياس هذا الموقف أحمد بن فارس حيث قال: " ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها " (٥٢).

ولم يعترفوا بما تولّد من الكلام بالمعنى الذي لم تستخدمه العرب فيه، من ذلك إنكار بعضهم استعمال العامّة " تفرج على الشيء " بمعنى شاهده، و " تنزه بمعنى خرج للنزهة " وعدّهم إياهما من الكلام المولّد الذي لم يكن له وجود في اللغة بهذا المعنى برغم وجود أصله (٥٣).

ومقياس الصواب عند المتساهلين: كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب، فهم يجيزون أية لغة من لغات العرب فلا يكاد يلحنون أحداً، ومنهم من اعتدل ووقف موقفاً وسطاً، ولم يلتفتوا إلى مذهب كوفي أو بصري، وإنما الأمر عندهم موقوف على السمـــاع، وهو الصحيح عندهم.

نتائج الدراسة :

١. انتهى البحث إلى أن ظاهرة الإعراب خصيصة من خصائص العربية، تؤدي وظيفة نحوية، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة، وهي قديمة قدم اللغة نفسها، وأنه لم يأت على العربية زمان كانت فيه مجردة من الإعراب، وأنّ العربي السليم الفطرة ما كان يفهم العربية إلاّ معربة، والإعراب في مبدئه القائم على الحركات، إنما هو لغة ثانية نضيفها إلى لغتنا التي هي الألفاظ، وهذا في حقيقة الأمر ضرب من ضروب الإيجاز.

٢. بين البحث أن أول زيغ ظهر في الألسنة كان تسكين أواخر الكلم هرباً من الإعراب، وذلك بعد الفتح الإسلامي، ودخول الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان، فوقع الخلل في ألسنة العوام، وانتشر اللحن على نطاق واسع نتيجة الاختلاط.

٣. انتهى البحث إلى أنّ اللغة العربية عرفت مستويين من الأداء: مستوى الأداء اليومي المحلّي، أو اللهجي الخاص، ومستوى الأداء الأدبي في الشعر والنثر، وهو مستوى عام، وأنّ التفاوت في الأداء عرف عند اللغويين ب " الازدواج اللغوي " وكان من أثر انتشار اللحن والفساد اللغوي في الألسنة نشوء لغة للتخاطب بين عامة الناس لا تتقيد بالفصحى، وبمرور الزمن اتسع نطاق اللغة العامية، وكثر الخطأ في الألسنة.

٤. قوم البحث جهود علماء اللغة لمعالجة ظاهرة لحن العامة في وضع الضوابط لصون اللغة وحمايتها، ورد الخارجين عن الفصحى إلى حظيرة اللغة العربية الفصحى، وأن كلّ من ألف في لحن العامة، كان يقصد بكلمة اللحن مخالفة العربية الفصحى في الأصوات، أو في الصيغ، أو في تركيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم.

٥. أوضح البحث أنّ كثيراً من مسائل الخلاف بين اللغويين، حول ما يجوز وما لا يجوز، سببها الاختلاف في

تحديد المستوى الصوابي، فهم لم يتفقوا على الذين تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة، لأنّ الفصاحة في عرب الجاهلية ليست على منزلة واحدة، فهناك قبائل هي في المرتبة العليا من الفصاحة، وهناك قبائل هي أقلّ منها فصاحة..

٦. حلل البحث اتجاهات اللغويين في تحديد دائرة القياس اللغوي، وبيّن أنّ البصريين اقتصروا على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل النادر، والتزموا القواعد والمقاييس التي وضعوها للصحة اللغوية، وحكموا بالخطأ على مَنْ تجاوز هذه المقاييس، في حين أنّ الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين، بينما ذهب البغداديون مذهباً وسطاً آخذاً من مذهبي المِصْرين: البصرة والكوفة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، وطه الزيني، القاهرة، ١٩٥٥م.

٢. أدب الكاتب، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق د. محمد الدّالي، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.

٣. إصلاح المنطق، ابن السكيت، رتبه وعلّق عليه الشيخ محمد حسن بكائي، إيران، مشهد، نشر مجمع البحوث الإسلامية،١٤١٢ هجري.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٧٦ م.

٥. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة العامة للكتب، ١٩٨١م.

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الكتاب المصرية، ١٩٥٠م.

٧. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت، ط٥، دار النفائس ١٩٨٦.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، القاهرة، البابي الحلبي، ١٩٦٤ م.

٩. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٠ م.

١٠. تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار وآخرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤م.

١١. تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، بيروت، دار القلم،١٩٨٠م.

١٢. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦م.

١٣. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٦م

١٤. تقويم اللسان، ابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٦م.

١٥. التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، ابن كمال باشا أحمد بن سليمان الرومي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٤م.

١٦. الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ابن السكيت، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٩م.

١٧. الحيوان، الجاحظ، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، بيروت، ١٩٦٩ م.

١٨. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار لكتب، ١٩٥٢م.

١٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

٢٠. خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، ابن بالي القسطنطيني، تحقيق د. صالح الضامن، بيروت، ط ٣ مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٢١. درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، شرح الشهابي الخفاجي، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩ م.

٢٢. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم تحقيق د. صالح الضامن، بيروت، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٢٣. سنن ابن ماجه، ابن ماجه (الإمام) – رحمه الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ١٩٥٦م.

٢٤. شرح أدب الكاتب، الجواليقي، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٥. شرح المفصّل، ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٢٦. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٧ م.

٢٧. عيون الأخبار، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
٢٨. الفصيح، ثعلب أبو العباس، نشره محمد عبد المنعم خفاجي ضمن مجموعة من اللغة، القاهرة، ١٩٤٩ م.
٢٩. فقه اللغة، د.علي عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٧٣م.
٣٠. الفهرست، ابن نديم، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
٣١. فهرسة ابن خير، ابن خير الإشبيلي، تحقيق زيد بن وطرغوة، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٣م.
٣٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خلفية، أنقرة تركيا، ١٩٤٦م.
٣٣. لحن العامة والتطوير اللغوي، د.رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف،١٩٦٧م.
٣٤. اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، د.عبد الفتاح سليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩م.
٣٥. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، د.عبد العزيز مطر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.
٣٦. لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، دار العروبة، ١٩٦٤ م.
٣٧. لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر.
٣٨. ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م.
٣٩. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. فؤاد سزكين، القاهرة، ١٩٥٤م.
٤٠. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٤م
٤١. المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، القاهرة، البابي الحلبي.
٤٢. مسند ابن حنبل (الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله).
٤٣. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عبّاس، بيروت، دار الثقافة ١٩٧٠م.

الهوامش

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٤: ١٩٢ والإمام ابن ماجه في سننه ١: ٦٠٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ط٥، بيروت، دار النفائس ١٩٨٦، ص: ٦٩، ٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٦٩ – ٩٧.

(٤) الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م، ص: ٣٥/١.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٧ م، ص: ٤٢.

(٦) السابق: ١٦١.

(٧) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٠ م، ص: ١٦٢/١-١٦٤.

(٨) ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص: ٤.

(٩) المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م: ص: ٢١١/١ و ٢١٢.

(١٠) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٨ هـ، مادة (لحن).

(١١) فقه اللغة، وافي، ط ٨، دار نهضة مصر، القاهرة، ص: ١٣٢.

(١٢) الفهرست، ابن نديم، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م: ٦٦، أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، وطه الزيني، القاهرة، ١٩٥٥م، ص: ١٢، مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٤م ص: ٨.

(١٣) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م، ص: ١٩٩/٢.

(١٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، أنقرة تركيا، ١٩٤٦م، ص: ١٥٧٧/٢.وانظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠م، ص: ٢٢٩/٥.

(١٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٤ م، ص: ٣٩٥، وانظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، أنقرة تركيا، ١٩٤٦م، ص: ١٥٧٧/٢.

(١٦) شرح المفصل،ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ص: ٨/١، فهرسة ابن خير، ابن خير الإشبيلي، تحقيق زيد بن وطرغوة، المكتب التجاري، بيروت ١٩٦٣م، ص: ٣٧٥.

(١٧) (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٤ م، ص: ١٣٠،وانظر: ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، أنقرة تركيا، ١٩٤٦م، ص: ٤٢١/٢.

(١٨) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذين عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر – دار المعارف ١٩٥٦- القاهرة.

(١٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٤ م، ص: ٢٠٣.

(٢٠) المصدر السابق: ٢٦٥.

(٢١) المصدر السابق: ٢٦٥.

(٢٢) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٠ م، ص: ٣٦٨/١.

(٢٣) المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م: ص: ٢١١/١ و ٢١٢.

(٢٤) الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م، ص: ٨،٩/٢.

(٢٥) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦ م، ص: ٨٤.

(٢٦) المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م: ص: ٢٣٣/١.

(٢٧) مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٤م، ص: ٤١.

(٢٨) شرح أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: ٤٠٥، وانظر: لسان العرب، ابن منظور مادة (ملح).

(٢٩) ديوانه: ١٨٣.

(٣٠) هو ربيعة الرقي، ديوانه: ٦٠.

(٣١) عجزه: يزيد سليم والأغرين حـاتم.

(٣٢) أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: ٣٩٩.

(٣٣) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتب، القاهرة ١٩٨١م، ص: ٢٦٢/٢.

(٣٤) السابق: ١٤٢.

(٣٥) طبع الكتاب الطبعة الأولى بتحقيق د. رمضان عبد التواب في القاهرة عام ١٩٦٩ م.

(٣٦) الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ابن السكيت، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٩م، ص: ٩٤.

(٣٧) أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: ٢١.

(٣٨) طبع الكتاب بتحقيق د. عبد العزيز مطر، في القاهرة، سنة ١٩٦٦ م.

(٣٩) ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص: ١٠٠.

(٤٠) المصدر السابق: ١٠٥.

(٤١) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذين عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر – دار المعارف ١٩٥٦- القاهرة.، وطبع بإيران ١٤١٢ هـ.

(٤٢) السابق: ٢٢، طبعة إيران.

(٤٣) السابق: ٢٨٣، طبعة إيران.

(٤٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦م، ص ٤١ وما بعدها.

(٤٥) السابق: ٥٣.

(٤٦) الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ابن السكيت، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٩م، ص: ١٠٤.

(٤٧) أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: ٤٢١.

(٤٨) إصلاح المنطق، ابن السكيت، رتبه وعلّق عليه الشيخ محمد حسن بكائي، نشر مجمع البحوث الإسلامية، إيران، مشهد ١٤١٢ هجري، ص: ١٣٣، ١٣٤، والبيت لعمرو بن حسان..

(٤٩) أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: ٢٩١-٢٩٦.

(٥٠) ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص: ١٢١.

(٥١) السابق: ١٢٢.

(٥٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٧ م، ص: ٦٩.

(٥٣) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، البابي الحلبي، القاهرة، ص: ٣٠٦/١.